تطورات القضية الفلسطينية

١٩٧١ – ١٩٩٥

فلسطين ١٩٧١ – ١٩٩٥

بعد أن تمكنت السلطات الإسرائيلية من «إحلال السلام» قامت بتعيين رشاد الشوّا، أحد كبار أعيان المنطقة، رئيساً لبلدية غزة. حاول الشوّا تحسين مستوى معيشة مواطنيه وإيجاد حل سياسي مع الأردن. استمرت تجربة الإدارة المدنية هذه حتى شهر أكتوبر - ١٩٧٢، حيث أعيدت الإدارة العسكرية بعد أن رفض رشاد الشوا قبول أن تشمل المصالح البلدية لمدينة غزة المخيمات الفلسطينية المجاورة، مما قد يؤدي إلى قبول مبدأ التخلي عن حق العودة.

الانتفاضة:

تطورات الأراضي المحتلة:

غيّرت حكومة إسحق رابين سياستها كثيراً ما بين ١٩٧٤ و١٩٧٧. وافق حزب العمال على إنشاء مستوطنات في المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة. من جهة أخرى كان العنصر الديني غائباً لفترة طويلة عن الصهيونية التي أرادت أن تبقى مبدأً علمانياً صرفاً. لكن حرب ١٩٦٧ أدّت إلى بروز حركات دينية، كما حدث في البلدان العربية. اعتبرت الحركات الدينية اليهودية أن الصهيونية مدانة تماماً كعلمانية مناضلة. ورأت فئة من رجال الدين أن سبيل تحقيق ذاتها يكمن في الدعوة إلى أرض الميعاد والتطوع لتحقيق ذلك. وقال المتطرفون المتجمعون في «كتلة الإيمان» بأن إقامة اليهود على مجمل أرض إسرائيل هو واجب ديني لا يحق لأية سلطة دنيوية التشكيك فيه. وأنشأوا اعتباراً من عام ١٩٧٤ مستعمرات «غير شرعية» بالرغم من المقاومة اللينة للحكومة، إذ تم الاعتراف رسمياً بتلك

المستعمرات في أغلب الأحيان أثر مقاومة رمزية للسلطات الحكومية. وفي الوقت الذي كرر فيه حزب العمال دائماً إمكانية الوصول إلى «تسوية إقليمية» مع الأردن، أفسح المجال لخلق وضع يؤدي إلى «إسرائيل الكبرى» مما يتنافى مع أمكانية تحقيق تلك التسوية.

ومع وصول اليمين إلى السلطة، اقترح بيغن مشروعه الشهير للحكم الذاتي للفلسطينيين مع ضمان قيام إسرائيل الكبرى عبر الإكثار من المستوطنات وإنجاز عملية التملك العقاري. وتم اللجوء إلى سلسلة من الإجراءات القانونية الاحتيالية. فمُنحت الوصاية على ممتلكات الفلسطينيين «الغائبين» إلى إسرائيليين، كما في عام ١٩٤٩، في الوقت الذي كان فيه أولئك «الغائبون» قد فرّوا أمام غزو ١٩٦٧ ولم يُسمح لهم بالعودة إلى ديارهم. وأعطيت أراضي الدولة للمستوطنين اليهود حصراً. وكان قد جرى نزع ملكية قسم هام من الأراضي الفلسطينية باعتبارها غير مسجلة لدى السجل العقاري واعتبرت أراضٍ تابعة للدولة بعد مصادرتها. كانت كل الحجج مقبولة لامتلاك الأراضي. فخطط تنظيم المناطق الريفية والمدينية قد تم تحريفها كي تستجيب، باسم المصلحة العامة، لمتطلبات تحويل الملكيات، كما استخدمت أسماء تم تسخيرها للتدخل في السوق العقاري ومورست مختلف أنواع الضغوط من أجل إرغام المالكين العرب على بيع أراضيهم. إن تاريخ الضفة الغربية هو تاريخ استعمار استيطاني إذ مارس جهاز الدولة كل سلطته وكل وزنه من أجل نزع ملكية السكان المحليين. وبعد عشر سنوات في ظل هذا النظام، استولى الإسرائيليون على حوالي نصف الأراضي في الضفة الغربية وحوالي ثلث أراضي قطاع غزة.

إن صمود الفلسطينيين يجد أكبر تعبير له في الازدياد السكاني

لعرب فلسطين إذ بلغ عددهم عام ١٩٨٨ حوالي ١٧٠٠٠٠٠ نسمة أي بزيادة ٧٥٪ بالقياس مع عام ١٩٦٧؛ بل وتضاعف عددهم وأكثر خلال نفس الفترة في القدس الشرقية التي ضمتها الإسرائيليون إذ انتقل عددهم من ٦٠٠٠٠ عام ١٩٦٧ إلى ١٢٢٠٠٠ عام ١٩٨٣[١].

دعت الحكومة العمالية رسمياً إلى «التعايش» بين العرب والإسرائيليين إذ كان ينبغي أن تتدخل السلطات بأقل قدر ممكن في الحياة اليومية للسكان الخاضعين لإدارتها مع خلقها بنفس الوقت أكبر قدر ممكن من مكتسبات الأمر الواقع. لقد غدت الأراضي المحتلة عملية مربحة ضمن المقياس الذي كانت فيه النفقات الجماعية تأتي بالقسم الأكبر منها من تمويل خارجي. فالأردنيون كانوا يدفعون أجور الموظفين، وكانت البلدان العربية النفطية تقدم مساعدات مختلفة للخدمات العامة مثل التعليم والصحة، كما استمرت المساعدة الدولية وبالأخص المحافظة على نشاطات «الأونروا» لصالح اللاجئين (خاصة في غزة). ولم يكن يُسمح للاقتصاد العربي تجاوز عتبة معينة من التطور فمشاريع التوسع الاقتصادي كانت تخضع لرخصة خاصة كي لا تنافس المؤسسات الإسرائيلية.

إن وصول الليكود إلى السلطة مع إرادته إقامة إسرائيل الكبرى أدى إلى توتر العلاقات. كان المسؤولون الإسرائيليون يدركون التقدم الديموغرافي العربي الذي قد يجعل مشاريع الاستيطان عبثاً لا نتيجة ترتجى منها. فانتهجوا عندئذ سياسة انهاك السكان من أجل دفعهم للهجرة النهائية، وتم التوقف عن منح إجازات البناء إلا بكميات محدودة جداً، وأصبح غرس شجرة مثمرة واحدة يتطلب أذناً خاصاً؛ كما ازدادت الرقابة على

---

(١) هنري لورنس: القضية الكبرى: الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية ص ٤٠٧ وما بعدها.

التحويلات المالية من الخارج بقصد أحكام السيطرة أكثر على السكان.

ظهرت أيضاً في العقوبات الجماعية القاسية للغاية مثل تهديم منازل العائلات التي تدين المحاكم الإسرائيلية أحد أفرادها، وفرض منع التجول لعدة أيام على التجمعات السكانية، وفرض الغرامات الجماعية...

بقيت المقاومة السياسية مستمرة مع ذلك. وسمحت الانتخابات البلدية لعام ١٩٧٦ ببروز نخبة جديدة وضعت حداً لسلطة الأعيان التقليديين الموالين للأردن. كانت القطيعة ثقافية أكثر مما هي اجتماعية. فالمنتخبون ينتمون إلى الطبقات الوسطى المتعلمة أو أنهم ينتسبون لعائلات الأعيان، لكن برنامجهم الوطني ورؤيتهم للعالم قريبة لرؤية وبرنامج النخبة التي تشكل إطارات منظمة التحرير الفلسطينية إنهم يريدون التحرك بشكل جماعي للدفاع عن مصالح مواطنيهم، لذلك يرفضون أن يكونوا أدوات لتنفيذ سياسة السلطة العسكرية الإسرائيلية. ودبّرت المنظمات الصهيونية المتطرفة عمليات اعتداء أدّت إلى جرح عدد من رؤساء البلديات بجروح خطيرة. كما تم اعتباراً من عام ١٩٨١ إخضاع التجمعات السكانية الفلسطينية الكبرى للإدارة المباشرة للحكام العسكريين الإسرائيليين.

إن رؤساء البلديات المنتخبين لم يبدوا الانقياد المطلوب كي يكونوا عناصر الحوار للوصول إلى الاستقلال الذاتي للسكان وليس للأراضي حسب مشيئة الحكومة الإسرائيلية التي تحولت نحو تشكيل «روابط القرى». قام ذلك المشروع على تطوير منظمات انطلاقاً من القرى التي تقبل بتلبية المطالب الإسرائيلية. حاولت السلطات الإسرائيلية تجنيد أعضاء روابط القرى من الأعيان الموالين للأردن. قبل بعضهم تلك المهمة ثم رفضوها عندما أدان الملك حسين العملية، فتركز التجنيد عندئذ على طبقة اللصوص

المحليين والمتعاونين الذين سبق وفقدوا مصداقيتهم؛ فشل المشروع وتوجبت حماية أعضاء روابط القرى من قبل الجيش الإسرائيلي في مواجهة الغضب الذي قابلهم به مواطنوهم. قمع الجيش الإسرائيلي بشدة منذ عام ١٩٨٢ مظاهرات شعبية عنيفة ضد الاحتلال وسقط العديد من الضحايا.

ظهور الانتفاضة:

بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٨٧، صدمت شاحنة إسرائيلية سيارة أجرة «تاكسي» فلسطينية في قطاع غزة مما أدى إلى مقتل أربعة فلسطينيين وجرح تسعة. سرت في الحال إشاعة مفادها أن الحادث هو في الحقيقة عملية اعتداء نظمها المستوطنون بدافع الثأر لواحد منهم كان قد طعن بالخناجر منذ عدة أيام. اندلعت الانتفاضة في قطاع غزة ثم انتقلت إلى الضفة الغربية. بدأ الشباب بإلقاء الحجارة على كل ما هو إسرائيلي؛ ودعمهم في ذلك الكبار وأسرهم. وتم اعتباراً من شهر يناير تنظيم اضرابات للتجار في المراكز المدينية بينما أبدت الأرياف تضامنها عبر إقامة الحواجز على الطرق ومهاجمة العربات الإسرائيلية. التحقت القدس الشرقية بالحركة مما دعا الإسرائيليين إلى تطبيق الأحكام الاستثنائية الخاصة بالضفة الغربية على «عاصمتهم الأبدية».

كانت الانتفاضة عفوية تماماً في الأصل. تجاوزت السياسة الإسرائيلية في ممارسة مختلف الضغوط نقطة التوازن حيث لم يعد الخوف من القمع يعادل فقدان الأمل بالمستقبل. كما أن عمل رابين، وزير الدفاع، الذي زعم أنه سيضع حداً للانتفاضة بتحطيم عظام المتظاهرين (أخذ الجيش هذا المجاز على محمل الجد)، انقلب ضد الإسرائيليين. فبالرغم من مقتل ٢٧ شخصاً وجرح ١٧٩ واعتقال ١٢٠٠ خلال شهر ديسمبر ١٩٨٧ اتسعت الحركة

أكثر فأكثر، والأهم من هذا أنها اتخذت شكلاً منظماً. أن مختلف مكونات منظمة التحرير الفلسطينية (فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) دخلت في اللعبة بفضل بنيتها الأساسية السرية. وظهرت منذ تاريخ ٤ يناير ١٩٨٨ القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة التي دعت في بيانها الأول إلى تكثيف النضال حتى إنهاء الاحتلال وإشادة الدولة الفلسطينية المستقلة. وكان يصدر كل ١٥ يوم بياناً جديداً عن تلك القيادة؛ أكد البيان الثالث منها الخصوصية الفلسطينية بالنسبة إلى جميع الدول العربية وشرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية.

بدا أن قسماً من الإسلاميين قد التحق بالقيادة الموحدة بينما أسس الأكثر تطرفاً حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، تجنّب برنامج هذه الحركة التطرق لذكر منظمة التحرير الفلسطينية واستهدف إنهاء وجود دولة إسرائيل. كما أن خطابها يمثل تماماً النزعة الإسلامية الراهنة.

ترى حماس أنه لا ينبغي انتظار أي شيء من الخارج، المصدر الدائم للمؤامرات الصليبية، الماسونية أو الشيوعية أو اليهودية. والدول العربية متواطئة في كل المشاريع الشريرة. لكن حماس لم تتوصل، إلى منافسة القيادة الموحدة جدياً التي كانت مصدر إلهام الانتفاضة الأساسي.

كان الأثر الأول للانتفاضة هو إزالة «الخط الأخضر» الذي يفصل إسرائيل عن الأراضي العربية والقدس اليهودية. وكانت النتائج الاقتصادية المترتبة على ذلك كبيرة. فالإراضي المحتلة لم تعد مصدر عائدات بل أصبحت عبئاً ثقيلاً (على الأقل الكلفة الباهظة للإبقاء على جهاز قمعي بصورة مستمرة) وتأثرت السياحة بشكل كبير بسبب صورة العنف التي أحاطت بالأرض المقدسة. أما النتيجة الأساسية فقد كانت ذات طبيعة سياسية إذ بدلاً من أن يكون لإسرائيل خط هجومي كما في لبنان والأردن

أصبحت على الدفاع مع مواجهة هجوم دبلوماسي قادته منظمة التحرير الفلسطينية بشكل بارع.

إعلان الدولة الفلسطينية:

أعلن القرار ٦٠٥ الصادر عن مجلس الأمن، أسفه من «السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تحرف حقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة». وطلب من إسرائيل احترام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ وعدم طرد فلسطينيي الأرض المحتلة (لكن الولايات المتحدة عارضت بتاريخ ١ فبراير - شباط ١٩٨٨ صدور قرار جديد مستخدمة حق النقض «الفيتو»).

استفادت إدارة ريغان، في عامها الأخير، من الوضع من أجل انعاش مبادرتها في السلام تحت صيغة مشروع شولتز، التي تم تقديمها في فبراير - مارس ١٩٨٨. يقوم مبدأ المبادرة على السرعة الملحة إذ نصت على أن تبدأ منذ شهر مايو مفاوضات تستمر ستة أشهر بين إسرائيل ووفد أردني - فلسطيني وعلى الوصول إلى اتفاق انتقالي حول الأراضي المحتلة؛ وعلى أن يجري اعتباراً من شهر ديسمبر من نفس السنة، ومهما كانت حالة المفاوضات، النقاش حول الوضع القانوني النهائي للأراضي المحتلة على أساس مبادلة الأرض بالسلام. أيد بيريز المشروع ورفضه شامير الذي استفاد من وضعه كرئيس للحكومة ورفض تقديم المشروع أمام الحكومة الإسرائيلية طالما أن العرب لم يعطوا أجوبتهم. استأنف شولتز جولاته في الشرق الأوسط بقيت المسألة الحاسمة دائماً هي مسألة التمثيل الفلسطيني. إذ أكد شولتز، بأنه لن تتم دعوة منظمة التحرير

الفلسطينية إلى المشاركة إلا إذا اعترفت بوجود إسرائيل وقبول القرار ٢٤٢ كأساس للمفاوضات. لكن عمّان أعلنت بأن الأردن لن يفاوض باسم الفلسطينيين وإنما بصفته دولة عربية. اغتالت مجموعة «كوماندوس» إسرائيلية أثناء ذلك، في تونس خليل الوزير «أبو جهاد» منسق نشاطات الأراضي المحتلة داخل منظمة التحرير الفلسطينية وأدّى قمع مظاهرات الاحتجاج إلى مقتل ١٤ شخصاً في الضفة الغربية وغزّة (١٦ أبريل - ١٩٨٨). لقد كانت جنازة القائد الفلسطيني في دمشق فرصة لاستئناف الاتصالات بين عرفات والأسد.

أعلن الملك حسين في نهاية شهر يوليو ١٩٨٨ فك الارتباط الكامل للأردن فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية، وكان ذلك بمثابة لحظة تاريخية أساسية. فجميع الارتباطات الاقتصادية والإدارية والسياسية مع الضفة الغربية قد انقطعت.

كرر عرفات أثناء زيارته للبرلمان الأوروبي بتاريخ ١٤ سبتمبر - ١٩٨٨ التزامه بعدم اللجوء إلى الارهاب، أي ما يعني بالنسبة له عدم نقل النضال إلى خارج فلسطين، وقبوله بالشرعية الدولية بما في ذلك جميع قرارات الأمم المتحدة التي من بينها القرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨. لقد أكّد إرادته بالوصول إلى سلام دائم وإلى تعايش حقيقي مع إسرائيل ومع الإسرائيليين عبر المفاوضات. لم يجد الأمريكيون هذا التصريح كافٍ، ثم اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر المنعقد في الجزائر بين ١٢ و١٥ نوفمبر ١٩٨٨ القرار التاريخي بإعلان استقلال الدولة الفلسطينية، كشرط لازم للنقاش مع إسرائيل حول مسألة الاعتراف المتزامن بالشعبين. ذكر إعلان الاستقلال دوام الوطن الفلسطيني وتمسك شعبه على مرّ القرون

به كما تمسك الحضارات والأديان بتاريخ فلسطين. واعترف بالقرار ١٨١ (١٩٤٧)، أي بمشروع تقسيم فلسطين كشرط للشرعية الدولية الضامنة لحقوق الشعب العربي الفلسطيني بالسيادة والاستقلال. لقد جسدت منظمة التحرير الفلسطينية الإرادة الوطنية في المقاومة والتحرير. وقد جاء في ذلك الإعلان:

«فإن المجلس الوطني الفلسطيني يعلن باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف».

«إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية[1]».

شهدت الأسابيع اللاحقة، اعتراف البلدان الأعضاء في الجامعة العربية وعدد كبير من البلدان الإسلامية أو من العالم الثالث بالدولة الفلسطينية. وبتاريخ ٥ يناير - كانون الثاني ١٩٨٩ رفعت فرنسا مكانة مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في باريس إلى مرتبة البعثة العامة لفلسطين دون التمتع بوضع دبلوماسي أو بامتيازات دبلوماسية.

أصبح من المطلوب الشروع في المفاوضات النهائية بعد إعلان الدولة. كان الرجوع إلى مشروع التقسيم يستدعي الاعتراف بالدولة العبرية. فحدد عرفات قوله، أثناء زيارة رسمية له إلى السويد، أمام وفد يهودي أمريكي (٦، ٧ ديسمبر ١٩٨٨)، بأنه يوجد دولتان في فلسطين إحداهما يهودية والأخرى عربية. وبقي عليه الاستجابة للشرط الثاني

---

(١) هنري لورنس: القضية الكبرى. مرجع سابق.

الأمريكي المتمثل في التخلي عن الارهاب. الأمر الذي كانت وثيقة الاستقلال تدل عليه بوضوح، لكن الولايات المتحدة طلبت إعلاناً واضحاً حول هذه النقطة ورفضت أن تمنح عرفات تأشيرة دخول لحضور جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. فانتقلت الجمعية إلى جنيف ما بين ١٣ و١٦ ديسمبر ١٩٨٨. استخدم عرفات هذه المرة نفس التعابير التي طلبتها الدبلوماسية الأمريكية منذ اتفاقيات سيناء ـ ٢ والمتمثلة في القول بأن منظمته تقبل وجود إسرائيل، كما تقبل القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس لدعوة مؤتمر دولي وتشجب الإرهاب في كل أشكاله. قبلت الولايات المتحدة بتاريخ ١٤ ديسمبر الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية بواسطة السفير الأمريكي في تونس.